

مواجهات عدن تنتج خارطة سياسية جديدة في اليمن

المجلس الانتقالي وحزب المؤتمر قوتان صاعدتان في مثلث القوة بمعسكر الشرعية



انتصار عسكري ينقل المجلس الانتقالي الجنوبي إلى قمة الحضور السياسي

عدن.. لا تبقى بقرة حلوبا لصنعاء

بقرة حلوبا، بثروتها الموعودة وساحلها الطويل، الممتد من عدن حتى حضرموت، وبشساعة أرضها قياسا بقله السكان. غير أن هؤلاء لم ينتظروا زما معقولا، كي يعلنوا عن هذه المصلحة. يكفي لطماننة عدن ومحافظاتها الخمس، ويمارسوا الوحدة لا الاستلاب والنهب، وإنما تنفخوا عن هذه الغاية في الأسبوع الأول.

منذ 1994، حيث حرب اجتياح عدن، والفتوى التي أصدرها رجال الدين الشماليون، ضد المجتمع الجنوبي، أكدت لأهل الجنوب أن مسألة الوحدة مجرد احتيال من قبل الشمال وسذاجة من قبل الجنوب. بل إنه في يوم ما كانت القوى القبلية والإسلامية ضد أي تقارب بين صنعاء وعدن، وبهذا السبب أنهى حكم الرئيس إبراهيم الحمدي، والذي شارك في الانقلاب عليه وقتله علي عبدالله صالح نفسه، وكان حكما وطنيا، وإضعاف القبيلة من أول طموحاته، وطريقة القتل مشهورة داخل اليمن، بادعاء تطبيق الشريعة فيه بتهمة الزنا، فتمسلا السلطة وانتهى حكم الغشمي ليصل إلى علي عبدالله صالح.

بعد الإلام والماسي التي ذاقها سكان عدن وبقيّة دولة اليمن الجنوبية من الحكم في صنعاء، أن يقتنعوا بالوحدة ثانية، أو أن يسخر منهم بأكثوبة وحدة التراب اليمني، وهو لم يكن موحدًا في يوم من الأيام.

إن العودة إلى دولة الجنوب، لا تعني حكم الحزب الواحد، فالحزب الاشتراكي اليمني لم يعد القوة الحاسمة، وإن كان العديد من عناصر الحراك الجنوبي، أو ما يُسمى اليوم بالمجلس الانتقالي، كانوا محسوبين على الحزب، يوم كان يحكم الجنوب، لكن الزمن تغير، وعدن وبقيّة المحافظات كانت الأوفر حظًا مع الديمقراطية والمجتمع المدني.

أما صنعاء ومحافظاتها فخلال نحو أربعين عاما، لم يضع علي عبدالله صالح فيها لبنة واحدة لتأسيس دولة، إنما ظل يحكم كيانات، يضرب الشمال باليمين، مرة مع القاعدة وأخرى مع الحوثيين. وبعد هذا، فما هي مصلحة عدن والجنوب كافة أن يبقيا بقرة حلوبا لصنعاء!

زيد بن رفاعة

عندما كان عمر الجاوي، رئيس اتحاد أدباء اليمن الأسبق، والمؤلف سنة 1997، رافعا شعار الوحدة اليمنية، والمتبني لوحدة الأبناء بين الشمال والجنوب، ليس بعيدا مما مارسه الحزب الاشتراكي اليمني، في توحيد كيانه، والرجل كان منتقيا إلى الفكر الاشتراكي من دون تنظيم، لكن مقر الاتحاد ومجلته "الحكمة" كانا بعدن في أغلب الوقت. غير أن عمر الجاوي نفسه اعتبر هذه الحرب الأخطر على الوحدة اليمنية، وذلك بعد حرب 1994 التي اجتاحت بها علي عبد الله صالح، وبالنتيجة من بعض الضباط الجنوبيين، وفي مقدمتهم عبدربه منصور هادي، والثمن كان إسناد وزارة الدفاع إليه لوقت قصير.

كان الحزب الاشتراكي اليمني واتحاد أدباء اليمن يمارسان الوحدة كحلم غير مستند إلى واقع، أما علي عبدالله صالح والإخوان المسلمون المتمسكون بحزب الإصلاح، كانوا يمارسونها بمصلحة ضيقة، لا بهدف سام، لووا لها أعناق التاريخ، حتى تخلوا أن اليمن من أقصى صعدة شمالا إلى أقصى عدن جنوبا، كان تحت حكم واحد، فتم الانفصال، وهذا ما لا يستطع مؤرخ، حتى ممن تعصبوا للوحدة تاركه.

إن المصلحة التي كثر عن أنيابه لها القادة الشماليون، من حزب المؤتمر الشعبي (علي عبدالله صالح)، وحزب الإصلاح المتمثل فيه الإخوان المسلمون والقبائل (الزدناني والأحمر) هي أن تصبح عدن

الرياض بين تيارات حزب المؤتمر الشعبي العام التي تتوافق مع المجلس الانتقالي حول ضرورة إعادة التوازن إلى بنية الشرعية بما يتناسب مع الحضور الفعلي للأطراف والمكونات المناهضة للمشروع الإيراني على الأرض، وتحجيم دور حزب الإصلاح الذي لعب دورا طاردا لكل التيارات من داخل الشرعية بهدف الاستحواذ عليها وتحويلها إلى أداة لتصفية اليمنية الانتقاليين الخوصم بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي وحزب المؤتمر الشعبي العام اللذان يمثلان وفقا للمعطيات الجديدة التي خلقتها أحداث عدن الأخيرة ضلعا في مثلث القوة القادمة في معسكر المناهضين للانقلاب الحوثي.

ويمثل التصعيد الأخير من قبل الشرعية اليمنية تجاه الانتقالي ربما المحاولة الأخيرة لمنع التغيير الذي يبدو أن التحالف العربي بات مدركا لاحتيمته من أجل استمرار معركة مواجهة المشروع الإيراني في المنطقة الذي يتطلب القيام بمراجعات شاملة لأداء الشرعية واستيعاب المكونات الفاعلة على الأرض، وتحجيم النفوذ الإخواني المتهم الأول بعرقلة جهود التحالف وبعثرة الجهود والطاقات في معارك جانبية تترك المقاميين للانقلاب الحوثي، وتستهدف تفكيك التحالف.

كما هو الحال مع حملات التصعيد المنهجية ضد دولة الإمارات الشريك الأساسي في تحالف دعم الشرعية الذي تقوده السعودية، والتي تصاعدت وبشكل غير مسبوق على هيئة مواقف تتبناها الحكومة اليمنية في الظاهر ولكنها في حقيقة الأمر نتاج هيمنة تيار واحد على هذه الحكومة.

اليمني أن إنشاء المجلس جاء ردا على سعي أطراف عديدة في الشرعية اليمنية والانقلاب الحوثي لتغيير القضية الجنوبية، واستبعادها من أي مشاورات للحل في اليمن والتعامل معها كتحصيل حاصل في حال حسمت الحرب عسكريا أو سياسيا، حيث عملت الشرعية اليمنية على اختطاف الصوت الجنوبي عبر تقديم مكونات هامشية لتمثيل هذه القضية، ودعمت جماعة الإخوان في الشرعية مشروع عبدربه منصور هادي في الجنوب الذي كان يتم بأدوات إخوانية، كما سعى الحوثيون ومن خلفهم إيران وحزب الله، لدعم تيار جنوبي يدين بالولاء لأجندة طهران.

خارطة جديدة

تؤكد مصادر مطلعة لـ"العرب" أن المواجهات التي شهدتها عدن في العاشر من أغسطس كانت من حيث التوقيت مرتبطة بمعلومات عن سعي جماعة الإخوان في اليمن لتفجير الموقف عن طريق خلايا نائمة بالتزامن مع تحركات مرسومة سلفا لألوية الحماية الرئاسية التي تتكون في معظمها من عناصر مؤدلجة.

كان الهدف من ذلك خلق معادلة جديدة في جنوب اليمن وإخراج الفاعل الجنوبي القوي، وهو المجلس الانتقالي الجنوبي، من معادلة القوة والحضور السياسي والعسكري في جنوب اليمن.

لكن، حصل العكس تماما، حيث تمكنت قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي من قلب معادلة القوة على مستوى الساحة اليمنية بشكل كامل وحصر الشرعية التي يهيمن عليها الإخوان في زاوية ضيقة، وتزداد ضيقا مع امتداد سيطرة المجلس الانتقالي إلى محافظات جنوبية مجاورة مثل أبين وشبوة.

ولم تقلح محاولات الإخوان المتخفية خلف الشرعية في تحجيم المجلس الانتقالي، الذي استطاع أن يحقق انتصارا عسكريا خاطفا نقله إلى قمة الحضور السياسي بعد دعوته للمشاركة في حوار جدة الذي دعت إليه السعودية كطرف رئيسي.

وتزامن وصول الوفد الممثل للمجلس الانتقالي برئاسة عيروس الزبيدي إلى جدة، مع مشاركة هذه مشاورات ترعاها

ترسم التطورات التي تشهدها مجريات الحرب في اليمن، وخاصة بعد مواجهات عدن، ملامح خارطة قوة مختلفة عما كان سائدا منذ انقلاب الحوثيين على الحوار الوطني وسيطرتهم على صنعاء. وتستمد هذه الخارطة قوتها من الخبرة التي اكتسبتها الأطراف المكونة لها، على مدى السنوات الماضية من الحرب. تمثل هذه الخارطة معسكرا جديدا مناهضا للحوثيين متكونا من أطراف من بينها المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أثبت إثر مواجهات عدن أنه أصبح رقما صعبا في هذه المعادلة، وأن لا مجال لبقاء الوضع على حاله في المدى المنظور.

عدن - تسببت المواجهات، التي شهدتها العاصمة اليمنية المؤقتة عدن بين قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي والويرة الحماية الرئاسية التي يقودها نجل الرئيس اليمني ناصر عبدربه منصور هادي وتحظى بدعم من جماعة الإخوان، في هزة عنيفة بالمشهد السياسي اليمني.

تؤذن هذه الهزة بتغيرات كبيرة وشيكة في خارطة النفوذ ومعادلة القوة التي لم تشهد أي تغير حقيقي منذ اجتياح الميليشيات الحوثية للعاصمة صنعاء في سبتمبر 2014 وانقلابهم على الدولة ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، التي بدت حتى ذلك الوقت من خلال الأطراف المشاركة فيها ونسب تمثيل تلك الأطراف، حصيلة نهائية للصراع الذي شهدته البلاد منذ اضطرابات العام 2011 مروراً بتنحي الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح وحزبه عن السلطة وفقا للمبادرة الخليجية التي قسمت السلطة مناصفة بين أحزاب اللقاء المشترك المعارضة حينها وبين حزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.

تركة صالح

حسم الحوثيون الصراع على النفوذ في مرحلة ما بعد صالح، حيث قضاوا على طموحات الإخوان تماما في خلافة نفوذ صالح وقوته في الدولة، وتبددت خطط خلفته لخلافة صالح في حزب المؤتمر والجيش.

وسيطر الحوثيون في الواقع على مفاصل الدولة ولم يقبلوا حتى بتكراي نمونج حزب الله في لبنان عندما وقعوا على اتفاق السلم والشراكة عشية انقلابهم في 21 سبتمبر 2014 الذي كان يمنحهم مكانة المسيطر في شراكة شكلية مع الأطراف والمكونات اليمنية الأخرى.

لكن، حسابات الحوثيين تجاهلت وجود طرف آخر لا يسهل احتواؤه لأسباب تاريخية وثقافية وجغرافية، وهو الحراك الجنوبي الذي تحول بعد اجتياح الحوثيين لعدن في مارس 2015 إلى "القاومة الجنوبية".

أفرزت الحرب في اليمن في مرحلة ما بعد الانقلاب مروراً بعاصفة الحزم وإعادة الأمل وصولاً إلى اجتياح عدن قوتين رئيسيتين، هي تحالف صنعاء بين الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام في مقابل المعسكر المناهض للانقلاب والذي ضم أطرافا وتيارات واسعة، من أبرزها حزب الإصلاح وتيار الرئيس عبدربه منصور هادي، والقاومة الجنوبية.

وكرست هذه الأخيرة نفسها على الأرض كقوة حقيقية تمكنت من طرد الحوثيين من محافظات جنوب اليمن كاملة وتمكنت من تحرير مساحات شاسعة على الساحل الغربي من باب المندب وحتى أطراف مدينة الحديدة، لكن تلك القوات المقاتلة وصاحبة العقيدة في محاربة الحوثيين ظلت عمليا خارج المعادلة السياسية نظرا لغياب الحامل السياسي، الذي لم يظهر إلا في 11 مايو 2017 من الإعلان عن تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي.

ويرى العديد من المتابعين للشأن

معسكر المناهضين للانقلاب الحوثي

حزب المؤتمر الشعبي العام

المجلس الانتقالي الجنوبي

أطراف الشرعية التقليدية ومنها الرئيس عبد ربه منصور هادي

استحواذ مبكر

في مطلع العام 2013 ومع انطلاق فعاليات مؤتمر الحوار الوطني في صنعاء التي أشرفت عليها الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص إلى اليمن في ذلك الوقت جمال بنعمر تم منح مساحة سياسية للحوثيين في الحوار.

مصادر مطلعة تؤكد

لـ"العرب" أن المواجهات التي شهدتها عدن في العاشر من أغسطس كانت من حيث التوقيت مرتبطة بمعلومات عن سعي جماعة الإخوان في اليمن لتفجير الموقف عن طريق خلايا نائمة

كانت الغاية من ذلك احتواء تطلعاتهم السياسية التي اتسعت بشكل ملحوظ مع حالة الارتباك التي أصابت الدولة اليمنية في العام 2011. ومكنت هذه الحالة الحوثيين من بسط نفوذهم تحت غطاء "الثورة الشعبية" على كامل محافظات صعدة وأجزاء من محافظة عمران (شمال صنعاء).

غير أن مشاركة الحوثيين كاي مكون في الحوار لم تكن تتناسب مع طموحاتهم ولا تتوافق مع مخططات الجماعة الراديكالية التي استخدمت فترة الحوار لحشد طاقاتها والاستعداد لجولة قادمة من صراع دموي الغاية منه فرض سياسة الأمر الواقع وإقصاء جميع القوى السياسية التي جلست على طاولة الحوار.

بالتوازي مع ذلك كان مكون الحراك الجنوبي المشارك في الحوار غير منسجم مع قاعدته الشعبية ومع شعاراته التي رفعها منذ انطلاق

الحراك الجنوبي السلمي في سنة 2007 في ظل مؤشرات على أن سقف الحوار لن يلبي طموحات الجنوبيين السياسية، الأمر الذي انتهى باستقالة رئيس الفريق الممثل للحراك واستبداله باخر من الهامش.